

دور المعلومات في مراحل صنع السياسة العامة

إعباسن زهية*

أستاذ محاضر ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية

جامعة الجزائر 3

الملخص:

تلعب المعلومات دورًا حيويًا في جميع مراحل صنع السياسة العامة. في مرحلة تحديد المشكلة، تُستخدم لفهم طبيعتها وأثرها. في صياغة السياسات، تُحلل البيانات لتطوير الحلول الممكنة. خلال اتخاذ القرار، تُقيم السياسات بناءً على المعلومات لتحديد الخيار الأفضل. في التنفيذ، تضمن البيانات تنفيذ السياسة بشكل فعال. أخيرًا، تُجمع المعلومات في التقييم لتحديد مدى تحقيق السياسة لأهدافها وتقديم توصيات للتحسين.

الكلمات الدالة:

المعلومات، السياسة العامة، القرار.

Le rôle de l'information dans les étapes de l'élaboration des politiques publiques

Zahia Iabbassen

Résumé :

L'information joue un rôle crucial à toutes les étapes de l'élaboration des politiques publiques. Lors de l'**identification des problèmes**, elle est utilisée pour comprendre la nature et l'impact de la question. Pendant la **formulation**

des politiques, les données sont analysées pour développer des solutions possibles. Au stade de la **prise de décision**, les politiques sont évaluées en fonction des informations pour déterminer la meilleure option. Pendant la **mise en œuvre**, les données garantissent une exécution efficace de la politique. Enfin, lors de l'**évaluation**, des informations sont recueillies pour évaluer l'efficacité de la politique et fournir des recommandations pour l'amélioration.

Mots clefs :

Information, politique publique, décision.

The role of information in the stages of public policy-making

Zahia Iabbassen

Summary:

Information plays a crucial role in all stages of public policy-making. In the **problem identification** stage, it is used to understand the nature and impact of the issue. During **policy formulation**, data is analyzed to develop possible solutions. In the **decision-making** phase, policies are evaluated based on information to determine the best option. During **implementation**, data ensures effective execution of the policy. Finally, in the **evaluation** stage, information is collected to assess the policy's effectiveness and provide recommendations for improvement.

Key Words:

Information, public policy, decision

مقدمة:

تلعب المعلومات دوراً حيوياً في جميع مراحل صنع السياسة العامة. إن توفير بيانات دقيقة وموثوقة يساعد صانعي القرار في فهم المشكلات بعمق وتحديد الأولويات ووضع السياسات المناسبة. كما تساهم المعلومات في تقييم فعالية السياسات وتحديد مدى تحقيقها للأهداف المرجوة. بفضل المعلومات، يمكن تحسين عملية اتخاذ القرار وضمان استنادها إلى أدلة وحقائق، مما يعزز من فعالية وكفاءة السياسات العامة ويضمن تلبية احتياجات المجتمع بشكل أفضل.

و لذلك يدور المقال حول الاشكالية التالية كيف تؤثر المعلومات على جودة وفعالية السياسات العامة؟، للإجابة على الاشكالية نطرح الفرضيات التالية:

- المعلومات الدقيقة والشاملة تؤدي إلى سياسات عامة أكثر فعالية.
- نقص المعلومات أو المعلومات المضللة يمكن أن يؤدي إلى سياسات غير فعالة أو ضارة.

- تقنيات جمع وتحليل المعلومات الحديثة تعزز من جودة صنع السياسات.

تلعب المعلومات دوراً حيوياً في رسم السياسة العامة، حيث توفر قاعدة أساسية لصانعي القرار لفهم الواقع وتحديد الأولويات. تعتمد فعالية السياسة العامة بشكل كبير على دقة وشمولية المعلومات المتاحة، فهي تساعد في تشخيص المشكلات وتحليلها بشكل دقيق، مما يمكن من تطوير استراتيجيات فعالة لحلها. كما تساهم المعلومات في تقييم تأثير السياسات المتبعة وضبطها بناءً على النتائج الفعلية، مما يعزز من مرونة السياسات وقدرتها على التكيف مع التغيرات. إضافة إلى ذلك، تضمن المعلومات الشفافية والمساءلة، حيث تتيح للمواطنين وأصحاب المصالح

متابعة تنفيذ السياسات والتأكد من تحقيق الأهداف المعلنة. بدون معلومات دقيقة وشاملة، يصبح صنع السياسة عملية عشوائية تفتقر إلى المصداقية والفعالية.

1- مرحلة التشخيص والتحليل: دور المعلومات في تحديد المشكلات وتحليلها.

1-تحديد المشكلة

الأسلوب العلمي لذلك يكون بتتبع أسبابها و ظروف حدوثها و معدل تكررها وصولاً إلى الأسباب الحقيقية التي أدت لظهورها. ومن هذا المنطلق يمكن تحديد المشكلة الحقيقية تحديداً دقيقاً ، فالعجز عن تحديد المشكلة تحديداً واضحاً أو عدم القدرة على التمييز بين المشكلة السطحية والمشكلة الحقيقية قد يؤدي إلى قرار أو سياسة عامة أو حل صحيح لمشكلة أخرى غير تلك المشكلة التي يريد متخذ القرار حلها.

يمكن تعريف المشكلة بأنها ترتبط بقضية أو بوقف معين، أو حاجات مطلوبة،¹ وبالتالي هي ظاهرة محددة، لها أغراضها وآثارها المباشرة وغير مباشرة، وهي قابلة للحل في إطار المقومات البيئية .

ويتم التساؤل هنا من الذي يجعل الحكومة أو صانعوا القرار يهتمون ببعض المشاكل دون الأخرى؟، لهذا فإنه لا يتم الاقتصار فقط على المشكل وإنما المشاكل العامة التي تمس شريحة واسعة من المجتمع وتثير إنتباه الحكومة مثل: التلوث البيئي، الفقر، انخفاض الدخل، ... الخ.

لذا فالمشكلة العامة هي التي تدفع صناع السياسة العامة للتحرك بسرعة لأنها تمثل مجموعة المطالب والحاجات والقيم التي يجب الإستجابة لها، وصفة العمومية هي الصفة الأساسية في تحديد مشاكل السياسة العامة² .

أ- جمع المعلومات الضرورية

في هذه المرحلة يتم جمع جميع البيانات والمعلومات التي قد تساهم في تفهم جوانب المشكلة وإبعادها وفي نفس الوقت تساهم في حلها ولا تقتصر عملية جمع البيانات والمعلومات على مرحلة من المراحل بل تتم في جميع مراحل تحليل وحل المشكلات.

ما هي العناصر الأساسية التي تتكون منها المشكلة ؟

أين تحدث المشكلة ؟

متى تحدث المشكلة ؟

كيف تحدث المشكلة ؟

لماذا تحدث المشكلة بهذه الكيفية وهذا التوقيت ؟

لمن تحدث هذه المشكلة ؟

لماذا تحدث المشكلة لهذه الشريحة بالذات ؟

ب- جمع وتحليل البيانات

ولعل من أهم مواصفات البيانات الجيدة هي أن تتسم بالشمولية بحيث تحوى كافة جوانب المشكلة، حيث تؤدي البيانات الجزئية إلى حلول جزئية، كذلك فإن دقة البيانات تؤدي إلى التحديد الدقيق للمشكلة³.

- مواصفات البيانات

ولعل من أهم مواصفات البيانات الجيدة هي أن تتسم بالشمولية بحيث تحوى كافة جوانب المشكلة، حيث تؤدي البيانات الجزئية إلى حلول جزئية، كذلك فإن دقة البيانات تؤدي إلى التحديد الدقيق للمشكلة.

- مصادر البيانات

يعد تحديد مصادر المعلومات من العناصر المهمة حيث يلاحظ احتمال تضارب في المعلومات في حالة تعدد المصادر ، لذلك فإن إنشاء قواعد للبيانات تحدث أولاً بأول يلغي أية احتمالات للتضارب أو للتعارض⁴.

- صورة البيانات

يلزم كذلك تحديد الصورة المناسبة للبيانات بحيث تتناسب مع طبيعة القرارات التي سيتم اتخاذها، وفي عمليات اتخاذ القرارات المستمرة خلال فترات زمنية طويلة نسبياً يلزمنا أن نقن صورة نمطية محددة متفق عليها تتناسب مع احتياجات اتخاذ القرار، بحيث يمكننا تقييم ومقارنة البيانات في فترات زمنية مختلفة واستخراج النتائج المناسبة منها⁵.

- توقيت الحصول على البيانات

كما سبق أن ذكرنا فإن توقيت اتخاذ القرار أصبح ذو أهمية قصوى الآن، وبالتالي فإن الحصول على البيانات في الوقت المناسب، بحيث تتاح الفرصة لإتمام بقية خطوات اتخاذ القرار على أساس سليم وفي التوقيت المناسب⁶.

- معالجة البيانات

ولا تقتصر معالجة البيانات على المعالجة الإلكترونية فقط ولكن قد تكون المعالجة بسيطة ويدوية أو قد تكون إعادة ترتيب لهذه البيانات أو تصنيفها لجعلها في الصورة المناسبة لمتخذ القرار.

ولعل المشكلة في معالجة البيانات هي أن البيانات بطبيعتها تاريخية (أى تعبر عن وقائع حدثت في الماضي) بينما يصدر القرار لينفذ في المستقبل وعلى ذلك فإن المعالجة الجيدة للبيانات يجب أن تعطينا صورة للمستقبل في ظل الظروف المستقبلية المتوقعة.

ج- الأجندة السياسية أو جدول الأعمال "POLICY AGENDA"

تواجه الحكومات العديد من القضايا المجتمعية، لكن لا تستطيع أن تحل كل تلك المشاكل، مهما كانت إمكانياتها المادية والبشرية، لهذا فإنها تقوم بإدراج أهم القضايا أو المطالب العامة الأكثر طلبا عند المجتمع في جدول يسمى بجدول أعمال السياسة العامة أو ما يسمى بأجندة سياسة الحكومة⁷

و هناك نوعين من جداول الأعمال الأول نظامي والثاني حكومي. الأول، يضم المسائل التي تتبناها السلطة وتستدعي تدخل السلطات الثلاث وفقا لصلاحياتها واختصاصاتها. أما الثاني فهو بمثابة جدول للنقاش يكفي عادة بالمستوى الحكومي لمعالجتها، وما تجدر الإشارة إليه أن جدول الأعمال السياسية يتميز بغياب التفاصيل فيه وعدم الوضوح وموضوعاته محل جدال دائما . أحيانا قد تدرج مشكلة في الأجندة الحكومية لكن هذا لا يعني انتقالها إلى مراحل أخرى متقدمة في السياسة العامة، وهناك العديد من القضايا تدخل الأجندة وتبقى عالقة أو تزول بسبب ظهور مشاكل أكثر أهمية وإلحاحا على الساحة⁸

ويرجع عدم استجابة النظم السياسية أو الحكومات للقضايا بطريقة سريعة إلى :

-المتطلبات التي يفرضها الدستور، حول معالجة القضايا بطريقة متأنية، و الخطوات

البيروقراطية، كل هذا يؤثر في حل القضايا المطروحة مما ينعكس سلبا على فعالية الأجندة السياسية.

كما نأخذ بعين الاعتبار أسبقيات الأجندة و ذلك في ضوء اعتبارات سياسية أسهم في بلورتها أشخاص فاعلون مثل " المنظمين للقضايا أو المتفتحين للأجندة"⁹، بحيث تتداخل المواقف حول الأسبقيات، مما يؤدي إلى معالجة قضية على حساب قضايا أخرى أكثر أهمية وإلحاحا.

المحددات والظروف التي سيتم حل المشكلة ومتخذ القرار تحت تأثيرها، وتم التعامل معها طبقا لطبيعتها، حيث يمكن لمتخذ القرار إما التغلب عليها أو الالتفاف حولها أو إزالتها تماما أو تحديد أثرها، أو إثبات عدم وجودها سوى في مخيلة البعض وأنها مجرد حاجز ذهني بحت، أو قد يمكنك من خلال التفكير الابتكاري قلبها لصالحك، وقد تكون مجرد عائق يلزم فقط توخي الحذر منه، أو أخيرا قد يلزم الأمر الانتظار حتى تزول هذه العوائق والمحددات.

II-مرحلة التخطيط والتطوير : أي كيف تؤثر المعلومات على صياغة السياسات وتطورها.

1-بلورة وصياغة السياسة العامة

بعد تحديد المشاكل ووضعها على الأجندة السياسية، لابد للحكومة من بلورة الأفكار والسياسات الممكنة إتباعها للتعامل مع المشاكل ذات الأولوية.

تعرف هذه المرحلة بأنها المخزون الابتكاري لعملية حل المشكلات ، حيث أنها تختص بإفراز أكبر عدد للأفكار مما يؤدي إلى تعظيم احتمالات الوصول إلى الحل الأمثل¹⁰.

-حصر جميع البدائل التي نري أنها يمكن أن تحقق الهدف.

-الابتكار و الإبداع في طرح البدائل.

صياغة البدائل بناء على المعلومات والبيانات التي تم تجميعها.

استكمال المعلومات والبيانات اللازمة لصياغة البدائل بالدقة والتفصيل المطلوبين.

تحديد النواتج والعواقب الناتجة عن كل بديل، سواء كانت عواقب إيجابية أو سلبية..

-تحليل مبدئي لإمكانية التنفيذ.

-استبعاد البدائل فقط التي يتم التأكد من عدم قابليتها للتنفيذ.

-التوصل إلى البدائل القابلة للتنفيذ¹¹.

وهذه العملية تأتي محصلة لتفاعل عوامل عدة منها :الاقتصادية والسياسية والاجتماعية،

فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية كانت السياسات تسير وفق آلية الخطأ والصواب، لتنتقل إلى

الاعتماد على آلية الخبرة والكفاءة ثم الانتقال إلى دور البيئة و القوى المؤثرة داخلها.

فنجد بعض متخذي القرارات يركزون اهتمامهم علي الاعتبارات الاقتصادية والمالية

ويعتقدون أن الناحية المالية يجب أن تأخذ الاعتبار الأول بينما يميل البعض الآخر إلى التركيز

علي النواحي الإنسانية ونجد البعض الآخر يميل بطبيعته إلى القيم الروحية والدينية كما نري

البعض يؤثر ناحية الجمال والفن ومن ناحية أخرى فإذا كان متخذ القرار مخلصاً للمنظمة التي

يعمل بها فإنه يتخذ قرارات في حدود أهداف المنظمة أما إذا كان إخلاصه ضعيفاً فإن أهدافه

الشخصية ودوافعه ستطغى في اتخاذ القرارات¹².

-المساومة:

هي عملية تفاوض بين شخصين أو أكثر ممن يتمتعون بالسلطة والصلاحيات، وذلك للاتفاق

على حل مقبول ولو جزئياً لمصلحة أهدافهما و ليس بالضرورة أن يكون حل مثاليا .

-التنافس:

هو نشاط يسعى من وراءه طرفان أو أكثر إلى تحقيق نفس الهدف، مثل تنافس الأحزاب

من أجل كسب الانتخابات، وتنافس الدول في سبيل تحقيق مكاسب اقتصادية، ويعتمد المتنافس

إلى تحقيق مكاسبه فقط دون أدنى أي فائدة للخصم لكن قد يلجأ أحيانا المتنافسان إلى المساومة حفاظا على وجودهما¹³.

-الصراع:

هو حالة من حالات التفاعل التي تحصل بين الطرفين يفوز أحدهما بما يطمح عليه، ولا يوفق الآخر إلى ذلك ولكنه يتحمل كلفة فوز خصمه. وقد ينشأ الصراع عن موقف تنافسي، أي أن المنافسة قد تتطور لتصل إلى حالة من حالات الصراع عندما يحاول الآخر إبعاده عن الموقف¹⁴.

-التعاون والإقناع:

هو أن ستميل أحد الأطراف الطرف الآخر بغية الحصول على تأييده لمواقفه أو كسب رضاه حول قضية أو مطلب ما بعد إقناعه بسلامة الرأي أو القضية المعروضة عليه¹⁵.

-الفرض أو الأمر:

يكون توجيه الأمر داخل التنظيم الواحد، ويتم عبر السلم الهرمي من الرؤساء إلى المرؤوسين، وتوجيههم وحثهم للموافقة على مواقفهم أو برامجهم، مستخدمين بذلك الثواب والعقاب لمن يؤيد أو يخالف¹⁶.

2-تبني وإقرار السياسات العامة

إن متخذ القرار مقيد بالمعلومات التي تم إيصالها إليه بقنوات الاتصال المختلفة. و مقيد بالضغوط الاجتماعية والأعراف والتقاليد و عليه إيجاد نقطة التوازن وسوء التصرف في عمل أوضاع متوازنة بين ما يتطلبه القرار وما يفرضه المجتمع من ضغوط وأعراف وتقاليد. يتم في هذه المرحلة اتخاذ قرار أو إصدار تشريع أو قانون يجسد الأهداف المراد بلوغها، ويشمل

هذا تبني مقترحات بعينها أو تعديلها أو رفض أو قبول بديل آخر، هذا يعني أن هذه المرحلة تكتفي باختيار أو تفضيل بديل ما فقط بل اختيار قرار حول بديل معين. وهذا القرار يتعلق بالسياسة العامة وليس قرارا روتينيا. إن إقرار السياسة العامة يمر بمراحل عديدة حيث تقدم في البداية على شكل مشاريع قوانين للسلطة التشريعية¹⁷، حيث تسلمها الأمانة العامة لمجلس الأمة أو مجلس النواب حسب الاختصاص في كل دولة لدراستها. لتحال فيما بعد على لجنة قانونية تعد تقريرا بشأن المشروع لوضع اللمسات النهائية عليه، ليقدّم بعدها إلى المجلس مجتمعا للتصويت عليه وفي حالة قبوله يرفع إلى رئيس الدولة للمصادقة لينشر فيما بعد في الجريدة الرسمية ليصبح ساري المفعول بعد أجل محدد، وفي حالة رفضه يرجع إلى المجلس ثانية للمراجعة وفي حالة الموافقة عليه مرة ثانية يصبح نافذ للمفعول.

III- مرحلة التنفيذ والتقييم: استخدام المعلومات في تنفيذ السياسات وتقييم نتائجها.

1- مرحلة تنفيذ السياسة العامة:

بعد انتهاء مرحلة تبني السياسة تصبح المقترحات مؤهلة ليطلق عنها سياسة عامة، وبالرغم من وجود صعوبة في تحديد المرحلة التي تفصل بين العمل التشريعي والتنفيذي، وهنا تعتبر عملية تنفيذ السياسة العامة استمرار لمختلف العمليات السابقة والتي ينتقل العمل فيها إلى السلطة التنفيذية بمستوياتها، وتتمتع بسلطات تقديرية واسعة أثناء التنفيذ وذلك لتمتعها بالخبرة اللازمة والثقة والتجربة في كافة الميادين، مما يعطيها الحق في إصدار اللوائح والتعليمات اللازمة بتفاصيل تنفيذ السياسات العامة.

ويندرج تحتها خطة التطبيق وإجراءات التنفيذ ومسؤوليات الأشخاص المختلفة عن التنفيذ، وكيفية تقييم أثر القرار ومن المسؤول عن ذلك ودرية المتابعة والآثار الجانبية للقرار، ومقاومة التغيير والخطط البديلة، في حالة وجود أى عناصر غير متوقعة تعوق التطبيق. ويشمل التطبيق كل التعديلات الضرورية من إعادة التخطيط والتنظيم وكذلك كل الإجراءات والمتغيرات التنفيذية.

وللتطبيق الفعال يجب وجود خطة تنفيذية تفصيلية لتنفيذ دقائق العمل بفاعلية، التي يجب أن تشمل ما يلي:

- تحديد مراحل التنفيذ والخطوات في كل مرحلة بالتوالي.
- تحديد توقيتات تنفيذ الخطوات والمراحل .
- تحديد من سيقوم بتنفيذ كل خطوة من الخطوات.
- تحديد من سيراقب على التنفيذ¹⁸.
- كما أن التطبيق الجيد هو الذي يجسد السياسة العامة في أرض الواقع، وبناءا على ما تقدم إن نجاح عملية تطبيق السياسة العامة يتطلب توفير جملة عوامل متحركة في التنفيذ:
- رصد الأموال والموارد اللازمة للتنفيذ.
- دراسة إمكانية التنفيذ ورصد الكفاءات الضرورية لذلك.
- تحديد الأهداف بدقة وإيضاحها للمسؤولين عن التنفيذ.
- إعطاء الشرعية المناسبة للسياسة بجلب أكبر عدد من المؤيدين¹⁹
- الحرص الشديد على التنسيق بين أجهزة التنفيذ والصياغة و بين السياسات نفسها.

ولا تنفرد الأجهزة الإدارية بتنفيذ عملية السياسات العامة، بل تتدخل الأجهزة أخرى كالسلطة التشريعية التي وإن كانت مهمتها إقرار السياسة العامة لكن من خلال عملها بدقة أكبر وتفصيل أشد فإنها تضغط على الإدارة العامة بطرق عديدة وتحدد مساراتها ومبرراتها، كما أن اللجان الفرعية التخصصية التابعة للسلطة التشريعية التي تتولى مراجعة اللوائح، كذلك إتماداتها المالية السنوية لا بد أن تحظى بموافقة السلطة التشريعية التي يكون عملها في هذه الحالة مندرجا في مهام ذات اختصاصات تنفيذية. كما تلعب السلطة القضائية أدوار محورية في الأداء التنفيذي من خلال وحدات إدارية تتمتع بسلطة إجراء التحقيقات وتطبيق اللوائح القانونية سواء كانت هيئات عمومية أو في شكل هيئة مستقلة كتلك التي تكشف التجاوزات والتلاعبات التي تحصل على مستوى الوحدات التنفيذية الإدارية²⁰.

كل ما سبق ذكره يجعل الاعتقاد بأن الحكومات تحاول أن تكون سياستها مبنية على العقلانية وتسعى لضمان التنفيذ الجيد للسياسات، غير أن الواقع يؤكد أن تنفيذ السياسة العامة يتم في ظروف مختلفة يغلب عليها طابع الجمود في القوانين وقلة الإمكانيات اللازمة لتجسيد السياسات التي قررتها القيادة العليا .

2- مرحلة تقويم السياسات العامة:

عرفها " هاتري " لتقويم بأنه هي عملية منظمة تستهدف تقييم النشاطات الحكومية حتى تقدم معلومات متكاملة عن الآثار بعيدة وقريبة المدى للبرامج الحكومية²¹، تعتمد مرحلة التقييم على

المعلومات المرتدة عن التنفيذ في الجوانب التالية ؟

هل أنتج البديل المخرجات المطلوبة في التوقيتات المتوقعة و بالكيف المطلوب ؟

وتمتد عملية التقييم لتشمل الجوانب التالية:

درجة تحقيق الأهداف.

التقييم الذاتي للأداء.

التداعيات الغير متوقعة لتنفيذ البدائل.

بعد تجميع هذه العوامل للوصول إلى رؤية شاملة لتقييم البديل و في حالة وجود تقييم سلبي ، يتم الرجوع إلى الخطوة الأولى.

إذن فعملية التقييم عملية أساسية وذلك لتشخيص وقياس آثار السياسة العامة، من أجل التوصل إلى معرفة نتائج السياسة العامة، كما يمثل التقييم طريقة نظامية للتعليم وإستخدام الدروس المستفادة من النشاط الجاري في المستقبل، من خلال تحليل مختلف مراحل برامج .السياسة العامة من خلال ملاءمتها، صياغتها، فعاليتها، وقبولها لدى جميع الأطراف المعنية²².

أ-أنواع التقييم:

للتقييم عدة أنواع في السياسة العامة، يمكن اختصارها فيما يلي:

-التقييم السابق للتنفيذ يتم الاهتمام فيه بجدوى السياسة قبل تنفيذها.

-التقييم الملازم للتنفيذ ويضم دراسة التكلفة، التشغيل، تطوير و تحسين عملية الأداء.

-التقييم اللاحق للتنفيذ يحدد نجاح أم فشل السياسة.

-التقييم الإستراتيجي بهدف تحقيق الفاعلية في التنفيذ، حيث يمكن إدخال التعديل على

السياسات لردم الهوة بين الأداء والتخطيط من جهة و النظرية و التطبيق من جهة أخرى.

-تقويم الفاعلية أي مدى قدرة السياسة أو البرامج على تحقيق الأهداف.

-تقويم الكفاءة أي الحصول على أقل نفقة ممكنة.

-تقويم النتائج والآثار من حيث السلبية أو الإيجابية.

ب- معايير التقويم:

تعد المعايير أمر مهم في عملية التقويم، لأنها وسائل للتحقق من تحقيق السياسة العامة لأهدافها وتشمل:

- المعيار الاقتصادي: يؤكد على التقليل من الإنفاق الحكومي ومن عيوبه، وهو عدم تمكن احتساب زيادة الإنفاق و المنافع التي تتخلى عنها كنتيجة لخفض الإنفاق.

-الكفاءة: تعني مستوى الإنجاز أو النتائج مقاسا بالمقارنة بالمدخلات ويشمل التعريف على مواصفات معينة للأشياء التي سوف يتم إنجازها.

الفعالية: تقيس المقدار الذي أنجزه من الأهداف.

-العدالة: من حيث التوزيع العادل للمنافع بين مختلف الشرائح وتستخدم عدد من المقاييس في كيفية توزيع الموارد والثروات.

-الشرعية القانونية: من حيث مطابقة هذه السياسات إلى التشريعات والقوانين واللوائح المنظمة لتلك السياسات أو البرامج

ج- مستلزمات التقويم:

تتطلب عملية التقويم في السياسة العامة مستلزمات عملية وإجرائية في سبيل القيام بها ويتم ذلك وفق هذه المراحل:²³

-تحديد احتياجات واهتمامات صانع السياسة العامة وإدارة البرامج في عملية التقويم.

-تحديد مجال التقويم وأهداف السياسة العامة المراد تقييمها.

-تطوير المعايير والمقاييس الشاملة لغرض قياس أهداف البرنامج الخاضع للتقويم.

لكن بالرغم من أهمية عملية التقييم إلا أنه تواجهه العديد من التحديات منها : غموض الأهداف، ضعف آثار السياسة العامة، عدم استقرار السياسات، صعوبة تعميم نتائج التقييم لذا فعملية التقييم تعد مرحلة هامة، ملازمة لجميع مراحل صنع السياسة العامة، لا يمكن الاستغناء عنها، لأن السياسة العامة من خلالها تستطيع أن تتجنب مختلف الصعوبات والمشاكل التي تعترضها خاصة أثناء تنفيذها، وإذا تحققت نتائجها بالصورة التي خطط لها.

الخاتمة

في الختام، يتضح أن المعلومات تشكل العمود الفقري لعملية رسم السياسة العامة، حيث تضمن بناء سياسات مبنية على أسس علمية وواقعية. من خلال الاعتماد على معلومات دقيقة وشاملة، يمكن لصانعي القرار تحديد التحديات بوضوح وتطوير استراتيجيات ملائمة لمعالجتها. كما تساهم المعلومات في تحسين عملية التقييم والمتابعة، مما يعزز من فعالية السياسات وقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة. لذا، يجب على الحكومات والمؤسسات العمل على تطوير نظم فعالة لجمع وتحليل المعلومات، وضمان الشفافية والمصادقية في استخدامها. في ظل تعقيدات وتحديات العصر الحديث، يصبح دور المعلومات في صنع السياسة العامة أكثر أهمية من أي وقت مضى، مما يتطلب تعزيز الجهود في هذا المجال لضمان مستقبل أفضل للجميع.

الهوامش والمراجع:

¹ georgs.c.edwards-lrasharkansky,op.cit,p166

² Ibid,p168

³ Ibid,p169

⁴ المنوفي كمال، المرجع السابق الذكر، ص 156

⁵ المرجع نفسه، ص 167

⁶ المرجع نفسه، ص 167

⁷ georgs.c.edwards-lrasharkansky, op.cit, p166

⁸ المنوفي كمال ،المرجع السابق الذكر، ص 156

⁹ المرجع نفسه، ص 167

¹⁰ المنوفي كمال ،المرجع السابق الذكر، ص 156

¹¹ georgs.c.edwards-lrasharkansky, op.cit, p166

¹² Ibid, p167

¹³ Ibid, p167

¹⁴ المنوفي كمال ،المرجع السابق الذكر، ص 156

¹⁵ المرجع نفسه، ص 155.

¹⁶ المرجع نفسه، ص 167

¹⁷ المنوفي كمال ،المرجع السابق الذكر، ص 156

¹⁸ المرجع نفسه، ص 123

¹⁹ أندرسون جيمس، المرجع السابق الذكر، ص 39.

²⁰ السيد ياسين، المرجع السابق الذكر، ص 35.

²¹ المنوفي كمال ،المرجع السابق الذكر، ص 156

²² المرجع نفسه، ص 167

²³ georgs.c.edwards-lrasharkansky, op.cit, p166